

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

22-23 يونيو 2022

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سيلينا للمضي قدما

وثيقة معلومات أساسية

مشروع أولي

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بدعم من

الصليب الأحمر الأرجنتيني، وجمعية الصليب الأحمر الكولومبي، وجمعية الصليب الأحمر الغامبي، والصليب الأحمر
الفواتيالي، وجمعية الصليب الأحمر الهايتي، والصليب الأحمر الجامايكي، وجمعية الصليب الأحمر الياباني،
وجمعية الصليب الأحمر النيبالي، والصليب الأحمر النيجيري، والهلال الأحمر الباكستاني،
والصليب الأحمر الفلبيني، والصليب الأحمر الإسباني واللجنة الدولية للصليب الأحمر

جنيف، في سبتمبر 2021

نبذة

- 1- مقدمة
- 2- خلفية الموضوع
- 3- التحليل/التقدم المحرز
- ألف- الاعتماد على خبرة الجمعيات الوطنية في مجال إعداد البرامج الحضريّة
باء- معالجة الطابع البنوي للمخاطر وأوجه الضعف الحضريّة
جيم- تعزيز الاحتواء والإنصاف ورأس المال الاجتماعي كأساس للصمود الحضري
- 4- التبعات على الموارد
- 5- التنفيذ والمتابعة
- 6- الخاتمة والتوصيات

المرفق 1: أمثلة على المبادرات الحضريّة للاتحاد الدولي

1- مقدمة

ليس العمل في المناطق الحضرية بالجديد على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). ولشبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في المدن آلاف الفروع وملايين المتطوعين الذين يستجيبون للخدمات الحضرية ويساهمون بشكل ملحوظ في جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتعافي (يقدم المرفق 1 أمثلة على برامج الصمود الحضري التي تنفذها الجمعيات الوطنية). وقد تجلى ذلك مؤخرًا، حيث تعمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية (الجمعيات الوطنية) جنبًا إلى جنب مع الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات الصحية في المدن لمواجهة جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم.

لقد حددت خطة الاتحاد الدولي وميزانيته للفترة 2021-2025، بناءً على استراتيجية العقد 2030، التزامات محددة لاعتماد نهج لمواجهة الأخطار المتعددة وبناء القدرات اللازمة لمواجهة الكوارث والأزمات في السياقات الحضرية. ويشمل ذلك مساعدة 50 مدينة على التكيف مع الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية 250 مليون شخص من الحر بحلول سنة 2025. وثمة هدف هام آخر تم تحديده وهو أن يكون لدى ما لا يقل عن 50 جمعية وطنية استراتيجيات حضرية مكيفة للسياق لتمكينها من الاستعداد للكوارث والأزمات ومواجهتها بفعالية.

وتشير وثيقة المعلومات الأساسية عن أوجه الضعف المتغيرة، والتقارير النهائي للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون) إلى السياق الحضري فيما يتعلق بالنازحين الداخليين، ولكنها لا ترقى بعد إلى مستوى التحديات المطردة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها المدن عند التعامل مع النمو السريع للسكان وقدرة الحكومات المحلية على تكيف المرافق الحيوية مثل شبكات المياه وتوزيع الطاقة وإدارة النفايات وشبكات الصرف الصحي بسرعة لتلبية احتياجات سكان المدن. وقد يصعب الحصول على خدمات مثل الصحة والرعاية والتعليم والبنى التحتية الأساسية والوظائف الرسمية في العديد من المدن، خاصة عندما تكون شديدة الاكتظاظ بالسكان. وقد تكون حوادث الطرق والعنف والجريمة، وظهور أحياء فقيرة، نتيجة لهذه القضايا وسبباً لمواجهة سكان المناطق الحضرية مشاكل كثيرة أخرى.

وبالنظر إلى هذه التحديات المتزايدة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لفهم وتلبية احتياجات الجماعات الفقيرة والمهمشة والضعيفة في المناطق الحضرية، وعدم الاكتفاء بدراسة قيمتنا المضافة، بل النظر أيضاً في كيفية تحولنا لتلبية هذه الاحتياجات. واستناداً إلى الجهود الناجحة التي بذلها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والجمعيات الوطنية الرائدة في السنوات الأخيرة، تمثل هدفنا الآن في الاتفاق على استراتيجية وخطة عمل شاملتين من أجل (1) تعزيز الشراكات مع السلطات المعنية، (2) توسيع نطاق الخدمات والنهج الناجحة؛ (3) استخدام نقاط قوتنا وخبرتنا لقيادة التفكير والابتكار في مجال العمل الإنساني في المناطق الحضرية.

يمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة 2022 فرصة مناسبة لأعضاء الاتحاد الدولي للإعلان عن التزامهم بزيادة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على مواجهة الكوارث والأزمات المناخية وترحال السكان والجوائح، والتركيز بقوة على الاستفادة من الدور المساعد للجمعيات الوطنية على المستوى الوطني ومستوى البلديات، وتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية بوصفها شريكاً مفضلاً.

2- خلفية الموضوع

اجتذب المستوى الأعلى لتنمية المدن على مر التاريخ الناس الذين هاجروا من المناطق الريفية بحثاً عن فرص وظروف معيشية أفضل. ويقدر عدد سكان العالم اليوم بنحو 7.6 مليار نسمة، يعيش 54% منهم تقريباً في المدن (وفقاً لبيانات الأمم المتحدة). ونحو سكان المناطق

الحضرية بنحو 1.4 مليون نسمة كل أسبوع، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم ثلثي سكان العالم بحلول سنة 2050.¹ ويجبر هذا النمو الحضري السريع المجتمعات الفقيرة والمهمشة والضعيفة على الاستقرار في أكثر المناطق خطورة، ومواجهة مخاطر متعددة ناجمة عن عدم الحصول على الخدمات الأساسية وحرمانهم من الدعم الذي تقدمه البلديات المحلية - التي غالباً ما تكون ميزانيتها غير كافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. ويفتقر الكثير من الناس في العديد من هذه المواقع غير الآمنة إلى حقوق الملكية، وظروف معيشية قوية ومستقرة مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور المنافسة والتوتر بين المجتمعات أو إلى ارتفاع العنف الحضري.

ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، أشارت الأبحاث إلى احتمال ارتفاع خطر فيضان الأنهار بنسبة 166 % خلال السنوات الثلاثين المقبلة بسبب التوسع السريع للمناطق الحضرية، وقد يرتفع خطر الفيضانات الساحلية بمقدار 4.5 مرة في نهاية نفس الفترة. ومن المتوقع أن تتضاعف الأضرار الناجمة عن الزلازل في كاتماندو - التي تقاس بنسبة المباني التي تنهار في أي زلزال - إلى 50 % بحلول سنة 2045 نتيجة لتوسع البناء العشوائي بسبب التوسع الحضري السريع.²

وهناك عوامل أخرى تضعف هذه المخاطر. ويسلط تقرير الاتحاد الدولي عن [الكوارث في العالم](#) لسنة 2020 الضوء على الأثر المركب لتغير المناخ على الفقر والزوج والصحة. وتؤثر الظواهر الجوية المناخية التي زادت تواترها وحدة نتيجة لتغير المناخ أكثر ما تؤثر في المدن. وتقع العديد من أكبر المدن في العالم في دلتا الأنهار وهي بالتالي شديدة التعرض للفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الأخطار الناجمة عن توسع مساحة الأسطح التي لا تتيح تصريف المياه، وزيادة استخراج المياه الجوفية وتدمير البيئة الطبيعية. ويُعد الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية، ولا سيما في أجزائها الأكثر اكتظاظاً بالسكان والتي لا تتمتع إلا بأقل مساحات خضراء، من بين أكثر الناس تضرراً عند حدوث موجة حر.³ إن آثار تغير المناخ في المناطق الريفية - مثل تغير أنماط المحاصيل، ونضوب أرصدة الصيد، ونضوب مصادر المياه - تدفع الناس إلى الهجرة إلى المدن. وأشارت دراسة أجريت في موزامبيق إلى أن 40 في المائة من المهاجرين إلى المناطق الحضرية هجروا منازلهم الريفية لأسباب منها المشاكل البيئية، بما في ذلك "المشاكل التي يرجح أن تنجم عن تغير المناخ".⁴

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على المراكز الحضرية بشكل غير متناسب بالمقارنة مع المناطق الريفية، كما كانت بمثابة مقدمة لما قد يتوقع العاملون في المجال الإنساني أن يصبح "الوضع الطبيعي الجديد". وبالإضافة إلى المعاناة من عدم الحصول على الرعاية الصحية ومرافق التعليم والإمداد الكافي بالماء وخدمات الصرف الصحي المأمونة، فرضت تدابير الإغلاق الواسعة النطاق ضغوطاً غير مسبوقه على المجتمعات الحضرية الضعيفة وعلى قدرات الجمعيات الوطنية المحدودة. ومنذ بداية الجائحة، كثفت الجمعيات الوطنية برامجها وساعدت حكوماتها الوطنية والمحلية، ومقدمي الخدمات في المدن على تقديم مجموعة واسعة من الأنشطة الحيوية مثل الإبلاغ بالمخاطر، والدعم النفسي عن بعد، وإنشاء محطات لغسل اليدين في المستقرات العشوائية، وتوفير المواد الغذائية ولوازم النظافة الصحية، وتوزيع المساعدات النقدية لمساعدة السكان الذين فقدوا سبل معيشتهم على البقاء، ودفع الإيجار. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت قضايا جديدة فاقمتها الجائحة في كل من مدن البلدان النامية والمدن المتقدمة.

¹ UN Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) (2018), [2018 Revision of World Urbanization Prospects](#)

² Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR) (2016), [The making of a riskier future: How our decisions are shaping future disaster risk](#)

³ R. Singh, J. Arrighi, E. Jjemba, K. Strachan, M. Spires and A. Kadihasanoglu (2019), *Heatwave Guide for Cities*, Red Cross Red Crescent Climate Centre

⁴ United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2009), *Climate Change and Humanitarian Action: Key Emerging Trends and Challenges*, OCHA Occasional Policy Briefing Series No. 2

فعلى سبيل المثال، درست الجمعيات الوطنية للاتحاد الأوروبي معاً مسألة التشرّد ونقاط الضعف الجديدة التي تؤثر في جماعات محددة، مما اتاح فرصة التقريب بين البرامج الوطنية والدولية. ويمثل التحدي الآخر الجديد في أن التقدم في رقمنة الخدمات الحضرية يتطلب من المواطنين الامتثال لمتطلبات قانونية و/أو إدارية معقدة (مثل دفع فواتير الخدمات أو الضرائب إلكترونياً). وقد يؤدي ذلك إلى استبعاد الأشخاص الذين لا يملكون سبل النفاذ إلى شبكات الهاتف المحمول أو الذين هم أقل قدرة على الربط بالمنصات الرقمية، من فرص كسب العيش أو الحصول على المعلومات الأساسية عن السلامة ومحاطر الكوارث.

وتتوقع استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 حدوث تغييرات كثيرة في الطريقة التي سيلزم أن يتعامل بها الناس مع وقع تغير المناخ والكوارث والهجرة والجوائح وآثارها الاجتماعية والاقتصادية المباشرة والثانوية، ونحن نتعلم من تجربتنا مع كوفيد-19. ومن المتوقع أن تكون هذه التغييرات أقوى وأسرع في السياقات الحضرية الدينامية. وسينصب تركيزنا، كاتحاد دولي، خلال العقد القادم على الحد من تأثير الصدمات الإنسانية الحالية والمستقبلية المرتبطة بالكوارث والأزمات، بما في ذلك حالات الطوارئ - الحادة والمطولة - ومساعدة الناس كلما لزم الأمر حتى يتمكنوا من مواجهة هذه الآثار ومن الازدهار.

3- التحليل / التقدم المحرز

ألف- الاعتماد على خبرة الجمعيات الوطنية في مجال إعداد البرامج الحضرية

كرس الاتحاد الدولي التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2010 لموضوع "المخاطر الحضرية". وإلى جانب تسليط الضوء على أوجه الضعف المتزايدة، سلط التقرير الضوء على أن المجتمعات الحضرية قادرة على إيجاد حلولها الخاصة، وتأكيد حقوقها، وأداء دور كامل في التعافي بعد الكوارث والحد من المخاطر. وفي سنة 2012، أكملت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالاتحاد الدولي دراسة عن [التوجه الاستراتيجي](#) لاستكشاف مكانة وخدمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في البيئات الحضرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأجرى المركز العالمي للتأهب للكوارث [حوارات حول المخاطر الحضرية](#) ونظم سلسلة من حلقات العمل في سنتي 2013 و2014. وسلطت حلقات العمل هذه الضوء على التحديات القائمة، ووضعت رؤية للجمعيات الوطنية بشأن الصمود الحضري. وأسفرت مبادرة الاتحاد الدولي للحد من المخاطر الحضرية عن إصدار نداء طهران للعمل، الذي اعتمد في مايو 2015 ودليل شامل عن الصمود الحضري⁵. وقد تناول منشور ["لا وقت للشك: التصدي للمخاطر الحضرية"](#) المبادرات الحضرية الرئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية. ولتقديم خدمات إنسانية محلية في عالم سريع التغير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يدعو [إعلان مانيل](#) (2018) إلى اتباع نهج وتقنيات مبتكرة، وإحياء العمل التطوعي وتعبئة الشباب، والمشاركة في التحالفات الحضرية والشراكات بين الجهات المعنية المتعددة بوصفها متطلبات رئيسية للتحويل إلى شركاء مفضلين وتحسين الكفاءة والفعالية في المناطق الحضرية المعقدة للغاية.

كما شارك الاتحاد الدولي بنشاط في التحالف العالمي المتعدد الجهات لمواجهة الأزمات الحضرية، وفي مبادرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومبادرة جعل المدن قادرة على الصمود (MCR2030) كعضو في اللجنتين التوجيهيتين لكليهما. ويقوم [برنامج التعاون الحضري](#) مقام منصة الحركة لتبادل المعرفة على المستوى التقني حول المخاطر والبرامج الحضرية منذ سنة 2015 وله العديد من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر كأعضاء. وعلى المستوى الإقليمي، يدعم مركز الاتحاد الدولي [لصمود المجتمعات الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ](#)، كمنصة وشبكة مزدوجتين، تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة في مجال الصمود الحضري، وتعزيز تبادل المعرفة وتحسين الصمود التنظيمي للجمعيات الوطنية في المنطقة مع العديد من الشركاء.

ولما كان الاتحاد الدولي يشارك في قيادة [مجموعة المأوى العالمية](#)، فقد كان له تأثير كبير على تحويل تركيز القطاع على السياقات الحضرية، فضلاً عن تشجيع الحق العادل في الأرض والسكن، وقيادة النهج المستندة إلى المناطق في جهود التعافي الحضرية. وتعمل اللجنة الدولية في

⁵ الاتحاد الدولي (2017) بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية: دليل لمشاركة ومساهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

مناطق النزاعات الحضرية بما فيها العراق وغزة وأوكرانيا وسوريا واليمن منذ 30 عاما، حيث تحافظ على البنية التحتية الأساسية وتقدم الخدمات الإنسانية. وقد ظل تمثيل جميع مكونات الحركة قويا ونشطاً بشكل متزايد على مر السنين في المنتدى الحضري العالمي الذي ينظمه موئل الأمم المتحدة مرتين في السنة. وأخذت آراء وأفكار كل مكونات الحركة⁶ في الاعتبار في [الخطة الحضرية الجديدة](#) التي اعتمدها اجتماع الموئل الثالث في سنة 2016 في كيتو بإكوادور.

ويقدم المرفق 1 موجزا لبعض المبادرات والمشاريع التي تنفذها الجمعيات الوطنية. واستنادا إلى ما تعلمناه من هذه التجارب، حددنا السمات الشاملة التالية للسياق الحضري لوضع نهجنا وإطارنا التشغيلي:

- **المدن أنظمة معقدة.** تضم المدن العديد من الشبكات الرسمية وغير الرسمية المترابطة والمشاركة، والجماعات المتنوعة، ومجموعة أكبر بكثير من الجهات الفاعلة التي تتخذ قرارات وإجراءات. وهناك أيضا العديد من "الجماعات ذات الهويات المختلفة" التي تتداخل في كثير من الأحيان (على سبيل المثال، يمكن أن ينتمي الناس إلى شبكات مختلفة دينية أو مهنية أو أسرية) في المدن. ويمثل تحليل الجهات المعنية، عبر مرحلة التقييم وإقامة التحالفات، أهمية قصوى في تحديد هذه الكيانات المختلفة التي لها درجات متفاوتة من الوجود والتأثير. ومن شأن ذلك بدوره أن يساعد على التحكم في النتائج وتشجيع التعاون في عملية الحد من المخاطر.
- **يعد الافتقار إلى إمكانية الاستفادة الكافية والموثوقة من الخدمات الأساسية،** عندما يقترن بالتعرض للأخطار والوسائل الاقتصادية المحدودة، أحد أهم محددات الضعف في المدن. وتنظم القوانين والسياسات، وكذلك الثقافة والمعايير الاجتماعية، الاستفادة من النظم الرسمية وغير الرسمية، في أوقات الكوارث وخارجها.
- **يتطلب تعقيد البيئات الحضرية مشاركة متكررة مع مجموعة أكبر وأكثر تنوعا من الجهات المعنية والشركاء** على مدى فترات أطول لإقامة علاقات تضمن استدامة المبادرات، والاستعداد بشكل أفضل للصدمات والأزمات الحضرية في المستقبل.
- **لا يمكن رسم خرائط كاملة أو التوصل إلى فهم كامل للعديد من الأخطار والمخاطر ومواطن الضعف التي تواجهها المجتمعات المحلية في المدن والبلدات دون منظور يشمل المدينة.** وبالمثل، لن يكون لجهود تعزيز الصمود في المجتمعات المحلية الأثر المنشود ما لم تكن مرتبطة بالجهات المعنية الرئيسية في المدن، وأبرزها هي الحكومات المحلية والسلطات البلدية.
- **إن الكوارث والأزمات الحضرية هي في جوهرها كوارث وأزمات مرنة وحيوية؛** ويتطلب تغيير مستوى الجسام والاحتياجات وظهور نقاط ضعف جديدة، قدرات للاستجابة وخططا مرنة للتأهب وفسح المجال للتكامل والازدواج.
- **إن فهم الروابط المتبادلة مع المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن، والتفكير في تلك الروابط في خطط العمل أمر بالغ الأهمية.** فلا توجد المناطق الحضرية بمعزل عن بعضها البعض، وليس للكوارث حدود إدارية. وغالبا ما تتحد المدن مناطق مستجمعات المياه الأكبر المحيطة بها.
- **تمثل شريحة الشباب السريعة النمو بين سكان المدن محرك التغيير الرئيسي:** فالشباب متصلون رقميا، ويتطلعون إلى التعلم وتبادل الحلول المبتكرة لتحسين نوعية بيئاتهم المعيشية، ويلعبون دورا محوريا في بناء مدن أذكى وأكثر شمولاً اجتماعيا. ويعمل المتطوعون الشباب الذين يخدمون الفروع الحضرية للجمعيات الوطنية على تعزيز ثقافة نبذ العنف والتوعية الإنسانية والعدالة الاجتماعية كمضاد للجريمة والفساد والإقصاء.

باء- معالجة الطابع البنوي للمخاطر وأوجه الضعف الحضرية

المدن عبارة عن أنظمة معقدة للغاية تضم العديد من النظم الفرعية المتعايشة والمتفاعلة مع بعضها على مجموعة متنوعة من المستويات. وتقوم الكوارث وغيرها من الأزمات مقام العدسة المكبرة التي تكشف عن أوجه عدم المساواة والضعف القائمة أصلا في هذه النظم. وفي حالات الكوارث والأزمات الحضرية، يواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات بنوية تم التعارف على اعتبارها قضايا "إنمائية" مثل البنى التحتية المعقدة، وإدارة المدن، والفساد، والأسواق.

⁶ الاتحاد الدولي في مؤتمر الموئل الثالث، واللجنة الدولية في مؤتمر الموئل الثالث

سجل معدل الزواج بسبب النزاعات والاضطهاد والعنف أعلى مستوياته منذ 70 عاما. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نزح 70.8 مليون شخص قسرا في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية سنة 2018. ويقوم أكثر من 80٪ من اللاجئين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تشهد أيضا أسرع معدلات التوسع الحضري، ويستقر اللاجئون بشكل متزايد في المناطق الحضرية. ويشدد إطار سينديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 على ضرورة اتخاذ إجراءات مكثفة بقدر أكبر للتصدي لمسببات مخاطر الكوارث الكامنة وتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات بما في ذلك في المدن.

وكثيرا ما تُعتبر المدن أماكن تتيح الكثير من الفرص وتمثل محركات للنمو، إلا أن الاستفادة من هذه الفرص تتسم بقدر كبير من عدم المساواة. وبشكل الطابع غير النظامي جزءا لا يتجزأ من نسيج النظم العديدة في المدن. وفي البلدان النامية، يعيش 30 في المائة من سكان المدن في أحياء فقيرة، ويستخدم 80 في المائة من القوة العاملة الحضرية في أعمال غير نظامية. ففي أفريقيا، تصل نسبة المستخدمين بصورة غير نظامية إلى 86 في المائة في كيبالا بأوغندا. ويشكل العمل غير النظامي سببا مهما من أسباب المخاطر، ليس لأن الناس يعيشون ويعملون في ظروف غير منظمة وغير آمنة ويكسبون أجورا ضئيلة فحسب، بل أيضا لأن هؤلاء العمال غالبا ما يكونون متوارين عن الأنظار ولا يتمتعون بأي حقوق قانونية. وتتعرض النساء بقدر أكبر للعمل غير النظامي في أكثر من 90% من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن المخاطر والصعوبات التي يواجهها سكان المدن لتأمين الاحتياجات الأساسية نفسها - كالمأوى الكريم والآمن، والغذاء المغذي، والماء النقي والصرف الصحي، مع صون الصحة، والحصول على فرص العيش المستدامة، ورعاية الأطفال وسط تحديات تتراوح بين جودة الهواء الرديئة وحوادث المرور إلى انعدام الحماية، تفرض على سكان المدن ضغوطا هائلة ومستمرة؛ وغالبا ما تعطى الأولوية لهذه الاحتياجات اليومية على حساب مخاطر الكوارث الطويلة الأجل.⁷

تحتل الجمعيات الوطنية مركزا جيدا يسمح لها بجمع الشركاء حول موضوع القدرة على الصمود وبتيح لها حل المشاكل بين الجهات المعنية المتعددة وزيادة الاستثمار المحلي في صمود المجتمعات المحلية والأسر. وتقوم الجمعيات الوطنية أيضا بدور الجهات المساعدة لحكوماتها في المجال الإنساني، وهو دور يمكن أيضا تفسيره وتطبيقه على المستوى المحلي. وبتيح لها ذلك فرصة فريدة للتفاعل مع الأشخاص والجمعيات الأكثر ضعفا والمتوارين عن الأنظار في أغلب الأحيان وتحسين ظروف صمود الأفراد والجماعات. كما يمكن لها أن تعمل مع سلطات المدينة والمخططين وصانعي القرار بتقديم المعلومات من تقييمات الضعف والقدرات التي يمكن أن تساعد السلطات الحكومية على معالجة ظروف الضعف والمخاطر الحادة. ويمثل العمل عن كثب مع سلطات المدن والبلديات في المناطق الحضرية أهمية بالغة بالنظر إلى تأثيره المباشر على رفاه المجتمعات الحضرية واستدامة المدن من خلال دورها في التخطيط الحضري وتقديم الخدمات الأساسية والنقل وإمدادات الطاقة وإدارة النفايات الصلبة.

إن تحديد كيفية تقديم هذه الخدمات بطريقة أكثر استدامة من الناحية البيئية مسألة ملحة تتماشى مع التوجه الجديد للاتحاد الدولي بشأن "الاستجابة الخضراء" التي تهدف إلى ضمان حماية عملنا للبيئة وعدم مساهمته في تغير المناخ.

وفي نهاية الأمر، تدعو الاحتياجات الجديدة في المدن إلى ابتكار مبادرات مثل '[ما الذي فعله الآن؟](#)' وهي منصة تضع رسائل رئيسية بشأن السلامة أو تقييم شركات مع شركة [AirBnB منازل مفتوحة](#) لتوفير السكن المجاني في المدن للمسعفين الذين تم نشرهم للمساعدة على مكافحة جائحة كوفيد-19.

⁷ الاتحاد الدولي (2010)، [التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2010](#)

وتهدف عدة أدوات الصليب الأحمر والهلال الأحمر **لبناء الصمود الحضري** إلى مساعدة الجمعيات الوطنية على مباشرة عملية للمساهمة المدنية مع الحكومات المحلية في المدن والمشاركة في قيادتها. وتقوم على فرضية أن التحالفات ضرورية لمعالجة المشاكل في بيئات معقدة مثل المدن، ولا يمكن لأي منظمة أن تفعل ذلك بمفردها. ويتبين من **التجربة** في إندونيسيا وفانواتو أن إقامة الائتلافات من هذا النوع يمكن الجمعيات الوطنية من إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية المهمة، بما فيها الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمتطوعين المجتمعيين للكشف عن الحلول المحلية المقترحة للصمود والسعي إلى تحقيقها⁸.

جيم- تعزيز الاحتواء والإنصاف ورأس المال الاجتماعي كأساس للصمود الحضري

يمنح الاتحاد الدولي الأولوية للنمو الذي يشمل الجميع والتنوع ويشجعهما كي يشعر الناس كافة بأنهم ممثلون ويُنظر ويُستمع إليهم وأن بوسعهم أن يشاركوا مشاركة كاملة في تحسين أحيائهم ومدنهم. ويلتزم الاتحاد الدولي بعدم إغفال أحد، وهو المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه التزام المدن الشاملة للجميع المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة (SDG 11) **والخطة الحضرية الجديدة**، التي اعتمدها أكثر من 165 حكومة في مؤتمر الممثل الثالث في 2016. ويضم مفهوم المدن الشاملة للجميع شبكة معقدة من العوامل المكانية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة. وتمثل المدن الشاملة اجتماعياً أماكن تتجسد فيها العدالة في شكل واقع مادي ثلاثي الأبعاد في شكل مساكن ميسورة التكلفة ومنصرفة، وحلول للنقل العام، ومساحات عامة مفتوحة للباة المتجولين، ومناطق خضراء مفتوحة. ويجب فهم المناطق الحضرية من خلال النظر إلى أنظمتها بأكملها بدلاً من مجرد أجزائها، مما يتطلب نهجاً أكثر شمولية، مثل نهج الحوار المتكامل الذي تروجه شبكة الاتحاد الدولي بشكل متزايد.

ولا تؤدي جهود الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود المراعية للفوارق بين الجنسين والتنوع إلى تحسين ظروف مجموعة معينة من الناس "المستهدفين" فحسب، بل إنها تقلل أيضاً من الضعف العام للمجتمعات المحلية وتزيد من قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويُسجل في المدن والبلدات مستوى أعلى من التنوع والموارد، فضلاً عن النزاعات، وفي بعض الأماكن ينتشر العنف على نطاق واسع بسبب التنافس على الموارد المحدودة. كما أصبحت المدن على نحو متزايد نقطة مقصد للمهاجرين والنازحين حيث كثيراً ما يواجهون التمييز.

وتُعد الهياكل الاجتماعية المتأسكة التي تقدم الدعم على مستوى الأفراد والأسر والمجتمع المحلي جزءاً لا يتجزأ من قدرة المجتمعات والمدن على الصمود⁹. وتحتل الجمعيات الوطنية موقعا جيدا لمساعدة المجتمعات الحضرية على تعزيز الاحتواء ورأس المال الاجتماعي، وتخفيف حدة التوتر بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين، ومنع العنف في المناطق الحضرية من خلال تعبئة المجتمعات المحلية وتيسير الحوار والتفاعل بين مختلف الجماعات المجتمعية وسلطات المدن والجهات المعنية الأخرى. ويقدم المتطوعون الشباب في الصليب الأحمر والهلال الأحمر فرصاً للمشاركة والإسهام في التخطيط المشترك لمساحات الأنشطة المجتمعية كأماكن اللعب أو الأماكن الملائمة للأطفال، مما يؤدي إلى زيادة الشعور بالأمان والالتقاء.

وبالإضافة إلى المشاركة المدنية المتزايدة في آليات التخطيط للكوارث والطوارئ والاستجابة والتعافي في المدن، يمكن للجمعيات الوطنية أن تلعب دوراً إيجابياً بمعالجة عدم المساواة في المدن، وهو جانب آخر من جوانب عملية التنمية الحضرية. وبالعامل مع الحكومات المحلية، يمكن للجمعيات الوطنية أن تدعو إلى زيادة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، وتدابير التكيف مع تغير المناخ، ووضع قائمة مرجعية لقانون الاتحاد الدولي الخاص بالكوارث¹⁰ وتعزيز القدرات المحلية في مجال إدارة الكوارث وإشراك المواطنين الحضريين المحرومين في القرارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى حل مشكلة التوزيع غير المتكافئ وغير العادل للخدمات أو الموارد، أو محصلات الصحة. والاتحاد الدولي

⁸ فيلم فيديو عن إقامة التحالفات في المدن الساحلية في أندونيسيا

⁹ مؤشر أورب لصمود المدن

¹⁰ الاتحاد الدولي (2019)، القائمة المرجعية عن القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها

عضو في مبادرة لجنة التنسيق العالمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لجعل المدن قادرة على الصمود بحلول سنة 2030 (MCR2030) وتساهم كل الجمعيات الوطنية في أعمال الحد من مخاطر الكوارث المحلية وإجراءات تعزيز القدرة على الصمود.

4- التبعات على الموارد

سيسعى الاتحاد الدولي إلى تكريس الجهود لوضع برامج حضرية وبناء القدرات/تقديم الدعم في كل منطقة، وكذلك في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء شبكة من المتخصصين الحضريين في الجمعيات الوطنية من أجل توفير الدعم التقني والدعم بين الأقران، وضمان الروابط وأوجه التكامل الواضحة مع اللجنة الدولية في المدن المتضررة من النزاعات.

وسيجري تعميم التفكير الحضري والمسؤوليات الحضرية في جميع المناصب التقنية والإدارية والقيادية وفي مواصفات الوظائف ذات الصلة.

كما سيجري تحسين الشراكات الاستراتيجية والفعالة على الصعيدين العالمي والقطري مع الوكالات والجهات المعنية الخارجية الأخرى المتخصصة في وضع البرامج الحضرية. ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق تغطية الشراكات العالمية الحالية للمساهمة في توقع وتقليل مخاطر الكوارث الناجمة عن المناخ، مثل موجات الحر والفيضانات والعواصف العاتية. وأخيراً، ينبغي لنا أيضاً أن نستفيد بشكل أفضل من الفرص التي تتيحها لنا الشراكات العالمية القائمة مثل تحالف المليار من أجل الصمود وبرنامج منظمي المشاريع الذين يتحلون بالمسؤولية REAP لبذل المزيد من الجهود في السياقات الحضرية.

5- التنفيذ والمتابعة

ستناقش مرحلة المتابعة والتنفيذ والخطوات التالية اللازمة خلال عملية التشاور.

6- الخاتمة والتوصيات

نظراً للتحديات والفرص التي تطرحها المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم، ينبغي للحركة أن تعزز مشاركتها في هذه المسألة. ويمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة 2022 فرصة مناسبة لحفز وإعادة تأكيد التزامنا وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، لتعزيز تأهب واستجابة الحركة في مجملها للكوارث والأزمات في المناطق الحضرية، وجعل سكانها، ولا سيما أكثرهم عرضة للخطر، أكثر قدرة على الصمود. وينبغي التأكيد على الدور المساعد المتنامي للجمعيات الوطنية إلى جانب المبادرات الجديدة التي تقودها المدن والجهود الفعالة في مجال تعزيز الصمود في المناطق الحضرية، كعوامل محفزة للعمل. ومن شأن التزام الحركة الجاد بتعزيز الدور المحفز للجمعيات الوطنية في التصدي لموضوع قدرة المدن على الصمود على نطاق أوسع وبشكل منهجي، أن يساهم في تحقيق هدف "عدم إغفال أحد".

ويحدد القرار المقترح ثلاثة مجالات للالتزام ويوفر مجموعة من التدابير الملموسة لتحسين جودة استجابة الحركة واتساقها. وتتأشى هذه الخطوات مع إعلان المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين ووثيقة الموقف الحضري للاتحاد الدولي وإطار عمل سنديا والخطة الحضرية الجديدة، والسعي إلى تحقيق التآزر مع العمل الداخلي للاتحاد الدولي بشأن الهجرة والعمل الاستباقي وعمل اللجنة الدولية بشأن المدن في النزاعات. وعلى أساس هذه التدابير، سيجري، بموجب هذا القرار، تشكيل فريق عمل للاتفاق على استراتيجية وخطة عمل شاملتين يعتمدهما اجتماع مجلس المندوبين المقبل في 2023.

1- التخطيط بشكل أفضل: تعزيز الأدوار والوظائف الرئيسية للجمعيات الوطنية من خلال الشراكات القائمة أو الجديدة مع البلديات والجهات المعنية في المدن بما في ذلك مبادرات الحد من خطر الكوارث وإدارة المخاطر، والمبادرات المراعية للمناخ على مختلف المستويات دون الاقتصار عليها، والسلامة على الطرق، ونقاط تقديم الخدمات الإنسانية لمساعدة الناس المتخجلين، وتقديم الرعاية الصحية قبل دخول المستشفى، والإسعافات الأولية، وتوفير الماء والصرف الصحي في الأحياء الفقيرة في المناطق

الحضرية والأحياء المهمشة، والعنف المنزلي، وسيناريوهات مواجحة الكوارث، التي ينبغي أن تزيد كلها من جدوى الجمعيات الوطنية.

وبالنظر إلى ترابط النظم الحضرية (البنى الأساسية وشبكات الخدمات، والشبكات الاجتماعية، والمساحات المبنية) ستؤدي هذه التحالفات/الشراكات إلى تحسين فهم خصائص وديناميات السياقات الحضرية، والخبرات والهياكل والجهات الفاعلة المحلية (إدارات المدن والبلديات والقطاع الخاص) وقدراتها، بما في ذلك تبادل المهارات/الخبرات/ والمشورة؛ توفير القوى العاملة؛ بناء الشبكات/العلاقات؛ المعدات وسلاسل التوريد. ويمكن أيضا جعل أصول محددة من الجمعيات الوطنية "صالحة للغرض"، عن طريق تكييف قدراتها في مجال البحث والإنقاذ في المدن مثلا، حيث أن الكثير منها يركز تقليديا على البحث والإنقاذ في المناطق الريفية أو الساحلية أو الجبلية ؛

2- **تحسين الدعم: توعية وتشجيع تقديم خدمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المدن لأشد الفئات ضعفا وبناء القدرة على الصمود** باتباع نهج تشمل الجميع. لا شك في أهمية الروابط الاجتماعية في المدن، لمكافحة العزلة والتميش، ويمكن تحسين كفاءة دور الجمعيات الوطنية في استعادة الروابط الاجتماعية في المستقبل بدعم الأشخاص الضعفاء المعرضين للخطر. ويشمل ذلك توفير المعلومات وتقديم التوجيه والمساعدة بشأن آليات وإجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة والكيانات الخاصة، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها الصليب الأحمر والهلال الأحمر مباشرة لمساعدة ودعم المحتاجين لتمكينهم من الحصول على الخدمات والمزايا التي تقدمها الجهات الفاعلة الأخرى في القطاعين العام والخاص (الحصول على منازل كريمة، وخدمات صحية، والتعليم الرقمي، والدعم النفسي والاجتماعي). ويلزم تحديد الخدمات المناسبة للأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات عامة كافية أو الذين يمكن أن يستفيدوا من جودة الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجمعيات الوطنية. ويمكن أن يكون ذلك مرتبطا بالخدمات الصحية أو الاجتماعية.

3- **تحسين التنفيذ: التعاون مع شركاء الابتكار في المدن وقادة الشباب والمتطوعين من الفروع الحضرية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتسريع المشاركة التي يقودها المواطنون، والتخطيط المشترك لإقامة أحياء أكثر أمانا، والتوعية الإنسانية للحد من عدم المساواة والضعف. ويمكن تحقيق التوعية والتعليم في مجال المخاطر الإنسانية والكوارث في المجتمع المحلي من خلال استهداف الأطفال والمراهقين على وجه الخصوص لتحسين معرفتهم بالمخاطر، وتحسين قدرات الاستجابة وأدواتها. ويمكن أن تؤدي أهداف الاتحاد الدولي بشأن المناخ والصحة والأنشطة المناخية التي يقودها الشباب إلى دفع عجلة هذا التعاون وتدعو إلى زيادة الإجراءات.**

المرفق 1: أمثلة على مبادرات الاتحاد الدولي الحضرية

مشروع التمكين والصمود الحضري - جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي

يهدف مشروع الصمود والتمكين الحضري إلى تشجيع مشاركة المجتمع والجهات المعنية في إنشاء هيكل حوكمة مستدام في الأحياء الحضرية الفقيرة في غازيبورا في بنغلاديش. ويعزز المجتمع المحلي التهديدات الرئيسية التي تواجه المنطقة إلى نقص خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات والماء المأمون، وارتفاع تعاطي المخدرات، والفقر والبطالة. وقد دفع تطبيق منهجية رصد القدرة على الصمود جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي إلى التركيز على تطوير نظام لإدارة المدن يتألف من لجان جماعية انطلاقا من مستوى المجتمع المحلي حتى هيئات المدن على مستوى المدينة، واعتماد آلية لتقاسم تكاليف عملياتها. وتشمل الإنجازات تحسين إدارة النفايات والتوعية بالمراقب الصحية، وزيادة المعرفة بالحقوق والاستحقاقات، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس.

مشروع الحد من مخاطر الكوارث الحضرية في الصين - الصليب الأحمر لهونغ كونغ

أدى التوسع الحضري السريع في الصين إلى ظهور أنواع مختلفة من المستقرات البشرية مثل القرى الحضرية، والمدن القديمة، ومدن الصفيح، والمجمعات التي تحولت إلى قرى، والهامش الريفي الحضرى. وتشترك هذه المدن في صعوبات مشتركة مثل تدني القدرة على التخفيف من حدة الكوارث، وانخفاض القدرة على المساعدة الذاتية، والبيئة المعيشية الكثيفة للغاية المعرضة للمخاطر الأمنية، والبنى التحتية غير الملائمة، وعدم فعالية نظم الإدارة الحضرية. وشملت أنشطة المشروع بناء عيادات ومستودعات مجتمعية وتوفير المعدات، وأنشطة التدريب والتوعية المجتمعية. ونتيجة لذلك، تمكنت المجتمعات المحلية من إدارة العيادات والمستودعات، وكسبت شعورا قويا بالتماسك والترابط. وكانت معظم التحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ المشروع صعوبات في حشد المجتمع وبناء الثقة وضمان التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية.

إقامة التحالفات للصدود لتغير المناخ في المناطق الحضرية - الصليب الأحمر الإندونيسي والصليب الأحمر لفانواتو وجمعية الصليب الأحمر

الميانماري

قامت جمعية الصليب الأحمر الإندونيسي باختبار برنامج إقامة التحالفات في المدن في مدينتين مختلفتين تماما. فسيارانج مدينة كبيرة في جاوة أقامت بالفعل بعض التحالفات ونفذت أنشطة بناء القدرة على الصمود من خلال مبادرة روكفلر لتحقيق قدرة 100 مدينة على الصمود. أما ترينت، فهي مدينة صغيرة تقع على جزيرة صغيرة في شمال مالوكو في شرق إندونيسيا حيث مثل المشروع مفهوما جديدا تماما. واستنتج الصليب الأحمر الإندونيسي أن حجم المدينة، وإن كان له دور ممكن في تأثير أنشطة المشروع وتغطيتها على مستوى المدينة (بسبب موارد المشروع وتمويله)، فإن العامل الرئيسي لنجاح أي تحالف بشكل عام يكمن في التزام الشركاء في التحالف. ونفذ الصليب الأحمر لفانواتو نهجا مماثلا في مدينة لوغانفيلي. وقد كان العمل التعاوني مع مجموعة واسعة من الشركاء وتسهيل إقامة التحالفات تجربة جديدة لكل من الصليب الأحمر الإندونيسي والصليب الأحمر لفانواتو، تضمن منهجية جديدة أدت إلى تعزيز العلاقات على مستوى المدينة، والعمل على مستوى المجتمع، وتجديد الالتزام بالعمل معا. ويجري تنفيذ النموذج نفسه في مدينة مولامين على ساحل ميانمار.

حشد المجتمع في المناطق الحضرية - الصليب الأحمر لكوت ديفوار

للمستقرات البشرية الناشئة حول العاصمة أيدجان خصائص مشتركة، مثل نقص الكهرباء والماء والصرف الصحي وإدارة النفايات، وانعدام خطط التنمية الحضرية أو قصورها. ويهدف المشروع إلى معالجة قضية مخاطر الصرف الصحي والفيضانات عن طريق تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود للمشاكل المحددة. وركزت الأنشطة على التدريب، وحملات التوعية، بما في ذلك تدريب متطوعين مجتمعيين وإنشاء أندية في المدارس وتنظيم تمارين محاكاة. وكانت أكبر التحديات التي تمت مواجهتها هي إحباط المتطوعين وقلة مشاركة المجتمع المحلي وتماسكه. وشملت أنشطة التغلب على هذه المشاكل تنظيم مباريات كرة القدم، والطبخ، والرقص، والرسم، ومسابقات النظافة التي شاركت فيها مختلف الفئات العمرية/الجنسانية.

عملة سافارو للاحتواء الاجتماعي: الائتمان المحلي لدعم أشد الفئات ضعفا - الصليب الأحمر الكيني

تتيح عملات الاحتواء الاجتماعي للناس إمكانية تبادل السلع والخدمات وإنشاء أعمال، دون الاعتماد على العملة الوطنية النادرة والأسواق المتقلبة. وتدعم جمعية الصليب الأحمر الكيني شبكة سافارو في كينيا وتنفذ أنشطتها، وهي شبكة تقدم الائتمان المحلي للمجتمعات المحلية مما يسمح للمشروعات الصغيرة بقبول عملة سافارو مقابل السلع والخدمات. واعتبارا من شهر مارس 2020، أصبح لسافارو شبكة توزيع سريعة النمو تضم 11.000 مشروع (معظمها صغير جدا) في مستقرات بشرية عشوائية في المناطق الحضرية وفي بعض من أفقر مناطق البلاد. ومن جانب المستهلك، يمكن لأي كيني الاشتراك في استخدام سافارو والحصول على قرض يصل إلى 100 سافارو يمكن أن يستخدمه لدى البائعين المشاركين في المبادرة. ويجري توزيع عملة سافارو على أساس أسبوعي. ويتزايد عدد مستخدميها. وكلما تزايد تداول العملة كلما زادت قدرة الاقتصادات المحلية والأسر الضعيفة على الصمود.

مشروع تنمية قدرة المدن على الصمود وقدرة الشباب على الابتكار – الصليب الأحمر الكيني

يدير الصليب الأحمر الكيني مستقرات بشرية عشوائية في نيروبي منذ سنة 2008 بدعم من الصليب الأحمر الدانمركي. وتواجه هذه المستقرات تحديات متعددة مثل الازدحام، ومواقع التخلص من النفايات غير المشروعة وغير المصممة لهذا الغرض، وتلوث المياه، وانسداد شبكات الصرف الصحي، والتخلص من الحطام غير القابل للتحلل البيولوجي. ويهدف المشروع إلى جعل المجتمعات الحضرية في 7 مستقرات عشوائية في نيروبي أكثر قدرة على الصمود بفضل الأنشطة المجتمعية بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث وتحسين سبل المعيشة.

ونجحت الجمعية الوطنية في إشراك الشباب عبر سباقات الهاكاثون، وهي شكل من أشكال المنافسة الابتكارية حول ثلاثة مجالات مواضيعية هي: حفظ البيئة واستخدام الماء؛ وابتكار مساحات مفتوحة وعامة؛ وإيجاد حلول للعيش / الأعمال التجارية لبطالة الشباب. ومن جملة الأفكار التي فازت بجائزة هناك فكرة قوالب الآجر العضوية، وهي عبارة عن كتلة مضغوطة من مواد حيوية قابلة للاحتراق؛ وإنشاء مساحات آمنة وصحية وزهيدة التكلفة للعب من أجل الأطفال والأمهات المرضعات في سباقات السوق.

القدرة على الصمود الحضري في صيدا – الصليب الأحمر اللبناني

يهدف مشروع إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المجتمعي (CBDRM) إلى تنمية قدرة الفئات والمجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود بفضل التعاون في مدينة صيدا. وتشمل أنشطة المشروع إنشاء أماكن آمنة للأطفال، وتحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير التدريب على مكافحة الحرائق والتوعية بالكوارث، وتنظيم تمارين إجلاء المدارس. وتبين أنه عندما تشارك المجتمعات المحلية في وقت مبكر، فإنها تدرك قدرتها على تحقيق التغيير الذي يولد شعورا بالتحكم في البرنامج المنفذ. كما تقوم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتنفيذ مشاريع في مدينة صيدا القديمة تستهدف اللاجئين بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية.

وتشمل الأنشطة إنشاء أفرقة مجتمعية للاستجابة لحالات الطوارئ، وتجديد نقاط الإمداد بالماء. ومن جملة الدروس المستخلصة نذكر أهمية العمل مع الكيانات القائمة وإتاحة حيز للمجتمعات المحلية لإدارة مشاكلها الداخلية. ومن المهم أيضا تقديم الخدمات بطريقة متكاملة تجمع بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين لبناء التماسك الاجتماعي.

مواجهة جائحة كوفيد-19 في المدن - الصليب الأحمر اللبناني

يُعد تنفيذ تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية في لبنان فريدا من نوعه. فقد اتاح إشراك كل الجهات المعنية ضمان الاستجابة الفعالة على مستوى صنع القرار، إلى جانب اعتماد تدابير وقائية على الصعيد الفردي. وبذلك، شاركت وحدة الحد من خطر الكوارث في الصليب الأحمر اللبناني مع كل الهيئات الحكومية باتباع نموذج في شكل شرائح (الوحدة الوطنية للحد من الكوارث، والوزارات، والمحافظات، والقائمات، واتحادات البلديات والبلديات). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعات الشباب والمجتمعات المحلية في ذلك، وقامت بدور قيادي نشط. فع تخفيف تدابير الإغلاق وإعادة فتح الأعمال التجارية، تم تصميم مبادرة مع وزارة العمل تم بموجبها تدريب طلاب الجامعات على متابعة تطبيق تدابير التحوط في أماكن العمل. وقد ساهم ذلك الضوء على أهمية إنشاء آليات تنسيق موسعة للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات في المناطق الحضرية.

صعوبات جمع البيانات في السياق الحضري – الصليب الأحمر المكسيكي

تألف برنامج القدرة على الصمود للفيضانات من مرحلتين، تنطلق الأولى من 2013 إلى 2018 والثانية من 2018 إلى 2023 مع التركيز على تحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود للفيضانات وتحسين قياس القدرة على الصمود في المجتمعات شبه الحضرية. ولا توجد حاليا أداة لقياس القدرة على الصمود للكوارث، تم التحقق منها بالتجربة. كما يهدف إطار قياس القدرة على الصمود للفيضانات الذي تم تطويره في إطار المشروع إلى توفير وسائل تقييم وبيان أثر أنشطتنا بهدف زيادة الاستعداد الاجتماعي والسياسي والمالي في بناء القدرة على الصمود للفيضانات. ومن جملة الدروس التي استُخلصت نذكر أهمية إشراك صناعات القرار والسلطات المحلية والجهات المعنية الرئيسية في مرحلة التصميم، واستكمال عملية جمع البيانات بإجراء عمليات تقييم أوجه الضعف والقدرات وتبادل المعلومات حول البرنامج باستقرار لزيادة احساس المجتمع بالمشاركة.

الحد من مخاطر الكوارث الحضرية وتمية القدرة على الصمود – جمعية الصليب الأحمر الميانماري

يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على الصمود والحد من الضعف في المجتمعات المحلية المستهدفة في مدينتي يانغون وماندلاي. وشملت أنشطة المشروع برامج التخفيف الصغيرة النطاق التي تمت الموافقة عليها وإدراجها في خطط العمل المجتمعية التي وضعت؛ وتنظيم جلسات وأنشطة للتوعية بالحد من المخاطر في المجتمعات المحلية والمدارس؛ ومواصلة تطوير كفاءات وقدرات فروع الصليب الأحمر في البلديات والمتطوعين فيها لإدارة أنشطة الحد من خطر الكوارث على مستوى المجتمع المحلي. واستهدفت أنشطة/خطط عمل الحد من خطر الكوارث التي وضعتها أفراد المجتمع المحلي على أساس تقييم المخاطر والاحتياجات متعددة القطاعات، أشد الأشخاص ضعفاً في أجنحة مختارة. وأجرى فرع الصليب الأحمر وجهات معنية أخرى تقيماً للمخاطر على مستوى المدينة في إطار مشروع تمية قدرة المدن الساحلية على الصمود الذي تم تنفيذه في مدينة مولاين.

تعزيز صمود المدن ومشاركتها - الصليب الأحمر النيبالي

تنفذ جمعية الصليب الأحمر النيبالي برنامج تعزيز صمود المدن ومشاركتها، بالتشارك مع الصليب الأحمر البريطاني، الذي يركز على الأخطار المتعددة، الطبيعية ومن صنع الإنسان. وقد ساعد البرنامج سبع بلديات في ثلاثة من المراكز الحضرية الرئيسية في نيبال على مدى خمس سنوات (2016-2021)، لتحسين قدرة الحكومات البلدية وجمعية الصليب الأحمر النيبالي والمواطنين، من فيهم مجموعات ضعيفة محددة في البلديات السبع المستهدفة، على الصمود للكوارث الحضرية. ويشدد البرنامج بقوة على التّجّ القائمة على المشاركة التي ترمي إلى إشراك سكان المدن، ويستخدم آراء المواطنين، ويستهدف أشد الفئات ضعفاً، ويشجع شخصيات "الرواد" على خلق طلب من القاعدة إلى القمة للحكومات المحلية لتحسين القدرة على الصمود للكوارث. وقد شمل برنامج تعزيز صمود المدن ومشاركتها 973,000 شخص مباشرة حتى الآن، وولد 1080 رائداً (739 أنثى) تلقوا تدريباً على الحد من خطر الكوارث، ونشر الرسائل في المجتمع المحلي، والمشاركة الفعالة في أنشطة التخطيط على مستوى البلديات والدوائر. كما شمل 7,178 طالباً ومُدرباً يشاركون في أداة جعل المدارس الحضرية أكثر أماناً في ظل الحد من خطر الكوارث. ويتعد هذا البرنامج عن أسلوب تحديد البرامج جغرافياً ومكانياً مستخدماً نهجاً قائماً على الشبكات. كما يعمل البرنامج مع "الحلقة الوسطى المفقودة" أو الحكومات المحلية (البلديات) لتوفير الدعم التقني لإدارة الكوارث وإنشاء روابط بين الحكومة والمجتمعات "التي يصعب الوصول إليها" والمجتمعات الضعيفة الأشد تضرراً من الكوارث.

مشروع دمشق للاستجابة العاجلة لأزمة الماء – الهلال الأحمر العربي السوري

أعدّ الهلال الأحمر العربي السوري خطة دمشق لمواجهة انقطاع المياه والاستجابة العاجلة لحالة نقص المياه في دمشق في ديسمبر 2016 عندما حُرّم ما بين 4.5 و5 ملايين شخص في المدينة والمناطق المحيطة بها من الماء لمدة 40 يوماً. وقد وضعت الجمعية الوطنية، بالتعاون الوثيق مع سلطات المدينة والمجتمعات المحلية المتضررة، خطة طوارئ وبدأت العمل فوراً على ترميم مصادر المياه والأنفاق الرئيسية وشبكات الأنابيب حالماً أصبح من الممكن الوصول إلى المنطقة بأمان. وقد بينت التجربة أهمية وجود خطة طوارئ والكشف عن المهارات وتوافر أفراد المجتمع المحلي، وتعريف الجهات المعنية، بما فيها أفراد المجتمع المحلي والسلطات، بجميع خطوات الخطة لضمان توفير التمويل والدعم التقني والتنفيذ السليم.

مراكز المجتمع الحضري للاجئين والمجتمعات المضيفة – جمعية الهلال الأحمر التركي

تقدم المراكز المجتمعية التابعة لجمعية الهلال الأحمر التركي خدمات لمساعدة المهاجرين على العيش بكرامة وانسجام مع المجتمعات المضيفة. كما أن الأنشطة التي تضطلع بها المراكز المجتمعية تلي احتياجات الأطفال على وجه التحديد، الذين هم من بين أشد الفئات ضعفاً، والذين يعتبرون أساسيين في تسهيل التماسك الاجتماعي والتنمية في المجتمعات المحلية. وترمي هذه الجهود إلى الحد من أوجه الضعف عن طريق زيادة فهم احتياجاتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وتعزيز الرفاه الفردي والاجتماعي. وفي إطار إحدى هذه المبادرات، قام مركز كيزلي المجتمعي في مدينة سانبورفا بجمع الأطفال اللاجئين ذوي الإعاقات السمعية مع طلاب في مدرسة الأطفال المعاقين في ورشة عمل للتماسك الاجتماعي استمرت أربعة أسابيع.

اتخاذ إجراءات استباقية حضرية رائدة لمواجهة موجات الحر: الصليب الأحمر الفيتنامي

تعد جمعية الصليب الأحمر الفيتنامي رائدة في عمليات التقييم المجتمعي لمخاطر الكوارث وإدارتها في المناطق الحضرية حيث تربط تقارير تقييم تلك العمليات على مستوى الدوائر بعمليات التخطيط الحضري، مثل خطة العمل المناخية والخطط الحضرية الرئيسية وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الجمعية الوطنية في السنوات الأخيرة هيئة معترفاً بها على نطاق واسع بوصفها أول جمعية وطنية تضع بروتوكول عمل مبكر لمواجهة موجات الحر في المناطق الحضرية. وقد بدأت جهود الصليب الأحمر الفيتنامي في هذا المجال في 2018 بدعم من مشروع الصليب الأحمر الألماني للتمويل المبني على التوقعات "FbF Ready" في هانوي، حيث ارتفع متوسط درجات الحرارة اليومية في السنوات الأخيرة. وقد أدت موجات الحر السابقة إلى زيادة في دخول المستشفيات بنسبة 20.0٪ لجميع الأسباب وزيادة نسبتها 45.9٪ لأمراض الجهاز التنفسي. وطبق الصليب الأحمر الفيتنامي مجموعة من الأدوات لتحديد الجهات المعنية في المناطق الحضرية، وتحديد إمكانيات التأثر والتعرض للحرارة في المناطق الحضرية، وعمل عن كثب مع معهد الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والبيئة لوضع دوافع اتخاذ الإجراءات المبكرة، وتدريب المتطوعين على إجراءات التشغيل الموحدة لمواجهة موجات الحر الفريدة في المدن. وقد تم توسيع نطاق الجهود الناجحة التي بذلتها الجمعية الوطنية في مدن متعددة كما يعكسه بروتوكول العمل المبكر لسنة 2021 الذي تمت الموافقة عليه.